السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 833- 845
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

The economic implications of Brexit from The European union

ليلى لولاشي*، جامعة الجزائر 3
Leila.loulachi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/06 تاريخ القبول: 2021/05/09

ملخص:

يشكل إنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضربة قوية لفكرة الاندماج والتوحد التي قام عليها، واثار حالة من عدم الإستقرار في الاوساط المالية والاقتصادية سواء الأوروبية منها أو العالمية، إذ تعتبر بريطانيا ثاني أقوى اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس أقوى اقتصاد في العالم، في هذا السياق تطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي أدت بالبريطانيين الى التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، وما مدى تأثير ذلك على الطرفين سواء البريطاني أو الأوروبي. وهذا ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة المتضمنة البحث في أسباب هذا الإنسحاب وتداعياته على المملكة المتحدة وعلى دول الإتحاد الأوربي.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الاتحاد الاوروبي، بريكسيت، الاثار الاقتصادية

Abstract:

Britain's withdrawal from the European union Considered a major blow to the idea of integration and unification on which it is based, and it raised a wave of in the financial and economic circles, whether European or global, so Britain is concired the second economic power; and the fifth in the world. In this context, many questions arise about the reasons that led the British to vote to whether Wal from the European Union.

* المؤلف المراسل

And the extent its impact on the two sides; whether British or European. this what was discussed in this study; which includes researching the reasons for this withdrawal and its consequences for United Kingdom and the European union.

Keywords: Britain, European Union, Brexit, economic effects.

1 **مقدمة**:

لطالما كانت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي موضع جدل منذ انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة في عام 1973، إذ أنه خلال عام 1975 قامت السلطات البريطانية بتنظيم استفتاء يهدف إلى سؤال مواطنيها عن رأيهم في قضية البقاء أو الخروج من الإتحاد الأوروبي، حيث وافق الشعب البريطاني آنذاك على البقاء بنسبة 67 ٪ ممن شاركوا بالاستفتاء، نتيجة قناعتهم بأن ًالاتحاد سوف يحقق لهم بعضا من مصالحهم، ولكن في الوقت نفسه توجد هناك أصوات مطالبة بالخروج من الاتحاد. بعد ما يقارب خمسين عاما عاود البريطانيون الاستفتاء حول مصيرهم في الاتحاد الأوروبي، من خلال الإستفتاء الذي تم إجراؤه بتاريخ 23 جويلية 2016، وجاءت نتيجة هذا الأخير بالتصويت للخروج بنسبة 51.9 %، مقابل التصويت بالبقاء بنسبة 48.1 %، حيث تجاوزت نسبة إقبال الناخبين 72% وهو رقم قياسي للبلاد. وتبع ذلك عملية تفاوض طويلة وعسيرة أفضت إلى مغادرة المملكة المتحدة رسميا للاتحاد الأوروبي في 31 جانفي 2020، والدخول الفوري في فترة انتقالية تنتهي مع نهاية العام الجاري.

كانت نتيجة الإستفتاء مبنية على عدة أسباب، من بينها الاعتقاد السائد لدى أغلب البريطانيين بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيكون من صالح بريطانيا. كما تمثل هذه النتيجة أيضا النقطة المحورية في تاريخ العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي التي لم تتضح معالمها ونتائجها بعد، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

مشكلة البحث: ماهي الأسباب التي أدت بالبريطانيين الى التصويت للإنسحاب من الاتحاد الأوروبي؟ وماهي التداعيات الاقتصادية لنتيجة هذا الاستفتاء على الطرفين؟

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الأهميه التي يكتسيها الاتحاد الأوروبي بإعتباره أقوى إقتصاد عالمي وكتجربة رائدة في مجال التكتل الاقتصادي، وكذا خروج بريطانيا بإعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في التكتل وما له من آثار إيجابية أو سلبية على الطرفين، لذلك كان لابد من دراسة وتحليل النتائج والأثار المترتبة عن هذا الانسحاب.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم الاثار الاقتصادية الناجمة عن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي للتعرف على اهم الأسباب التي أدت الى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واثار هذا الانسحاب، والمنهج الاستقرائي للوصول الى اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث.

2.مفهوم البريكسيت:

البريكسيت brexit: هو مختصر باللغة الانجليزية يجمع كلمتين هما :British يعني بريطانيا، Exit يعني خروج . معا brexit يعني خروج بريطانيا، وهو قرار لمسار استفتائي في بريطانيا للبقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي.وأول من ابتكر هذا المفهوم هو البريطاني "بيتر وابلدنغ" في ثمانينات القرن العشرين الذي تبنى الأفكار اليسارية احزب المحافظين البريطاني. (دحام، 2019، ص5)

3. دوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

إن أغلب الحجج التي يقدمها مناصرو البريكسيت ترتبط وتتمحور في الغالب بموضوع السيادة الوطنية ومدى تأثرها بسبب العضوية في الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق نورد أهم الأسباب كما يلي:

1.3 **الهجرة**: بموجب قانون الاتحاد الأوروبي الذي ينص على أنه لا يمكن منع أي شخص من التنقل بحرية والعمل والعيش في أي دولة عضو في الاتحاد، كانت نتيجة ذلك الزيادة الكبيرة في معدل الهجرة الى بريطانيا(هاشم، 2017، ص3)فقد تضاعف بين عامي 1995 و2015 عدد المهاجرين من الدول الأخرى للاتحاد الأوروبي باتجاه بريطانيا بثلاث أضعاف، إذ قفز العدد من 0.9 مليون عام 1995 إلى 3.3 مليون عام 2015، وقدر معدل

زيادة المهاجرين الى بريطانيا بين 1.5% الى 5.3% من اجمالي عدد السكان، من بينم 1.8% الى 6.8% في سن العمل(Jonathan Wordsworth, undate ;p4) حيث

دخل إلى بريطانيا في عام 2015 أكثر من 330000 عامل أجنبي، وإذا ما قارنا هذا العدد بعدد العمال الأجانب المتوافدون الى فرنسا، نلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بينهما، فعدد الطلبات على الوظائف في بريطانيا أكبر بثلاث مرات من فرنسا، وهو في ارتفاع مستمر يقدر ب (30.000) مهاجر إضافي في كل سنة، وهذا نتيجة النمو الاقتصادي الذي تعرفه بريطانيا مقارنة بالدول الاوروبية الأخرى، ويشكو البريطانيون من التنازلات التي تفرضها العضوية في الاتحاد الأوروبي على بلدهم لصالح العمال الأجانب، خاصة وأن المهاجر يستفيد من نفس المنح و المساعدات المالية المنوحة للبريطانيين منذ عامهم الأول من الولوج إلى بريطانيا، مما يفرض ضغطًا كبيرًا على الخدمات الاجتماعية والصحية، وهو أمر غير مقبول بالنسبة للبريطانيين.

كما يعتقد أنصار الخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي أن سياسة الحركة الحرة هذه تزيد من معدل البطالة، أي أن الأجانب يستحوذون على عروض العمل بسبب أجورهم المنخفضة مما أدى إلى إرتفاع عدد البريطانيين العاطلين عن العمل، لذا فهم يومنون بأن الخروج من هدا التكتل سيحرر سوق العمل وتعود الوظائف للبريطانيين وستنخفض البطالة. (jouti,son date)ولقد اشار المكتب الوطني البريطاني للإحصاء في مايو 2017 إلى أن عدد المهاجرين إلى بريطانيا في السنة التي تنتهي في ديسمبر 2016، بلغ (248) ألفا بانخفاض قدره (84) ألفا عن العام الذي سبقه. ويرى الكثير من المحللين أن معدل الهجرة نحو بريطانيا بعد بريكسيت سينخفض سنويا بنسبة 50% وهو ما سيودي إلى الإنخفاض في الانتاجية بنسبة 0.32% مما سيودي أيضا إلى انخفاض نصيب الفرد البريطاني من إجمالي الناتج الوطني بنسبة 1.%. (jonathan ;p4) .

2.3 المخاوف من فقدان السيادة الوطنية :

يرى جزء من الفاعلين السياسيين والمواطنين البريطانيين أن قرارات المفوضية الأوروبية ليست شرعية لأنها صادرة عن هيئة غير منتخبة من قبل البريطانيين، وبالتالي يفضل هؤلاء الفاعلون السياسيون إعادة كل السلطات إلى البرلمانات الوطنية(andré & dai, 2019) (وأن يكون لها الحق في رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي ويتعارض مع تشريعات الدول ومصالحها القوية. وأصبح

الناخب البريطاني على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي يعني إعلاء صوت القوانين الوطنية البريطانية ولن تكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن. لذلك دعا المواطنون إلى التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي (محمد، 2017، ص1063)خاصة مع زيادة الاندماج في الاتحاد والتوجه نحو إتحاد سياسي وسوق موحد، كل هذا يعني تخلى بريطانيا عن بعض من سيادتها وسلطتها وقوانينها البرلمانية لصالح البرلمان الأوروبي، خاصة وأن قواعد المنظمة العالمية للتجارة، تقضي بأن أي شكل متقدم نسبيا من التكامل الاقتصادي يتطلب نقل السيادة من الهيئات المحلية إلى الهيئات المشتركة.

من جانب اخر، لم تخف بريطانيا تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ (19) على مجريات إتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الإنضمام إليه، أصبح المحور الرئيسي لإتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات المتخذه تتطلب في البداية التفاوض من قبل أعضائها، ثم تعرض بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

3.3 الازمات المتكررة لمنطقة اليورو:

يتمثل السبب الثالث في أن مشروع الاتحاد الأوروبي بات على المحك، وأن الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة التي عانت منها بعض الدول الأعضاء في منطقة اليورو تدعم رغبة معسكر الخروج في فصل أنفسهم عن القيود الأوروبية، خاصة وأن المملكة المتحدة وعلى الرغم من أنها ليست عضو في منطقة اليورو إلا أنها عانت من عدوى الأزمات المصرفية والديون السيادية في 2010 -2012، بسبب علاقاتها التجارية والاقتصادية والمالية القوية مع الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

إن فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل في البنك المركزي الاوروبي(ECB) ، في حل معضلات هيكلية للاقتصادات الاوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا الى اعتماد الفائدة السلبية وعدم التمكن من الوصول الى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) الى

مستويات 2٪. جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها. (بخيت، دراسة، بدون تاريخ،ص6).

4.3 **القيود التنظيمية الاوروبية**:

لا يختلف كثيرا السبب الرابع عن الأسباب السابقة، ويتعلق الأمر بالمعايير واللوائح التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والتي يمنع من خلالها الشركات الصغيرة والمتوسطة من الدخول بحرية في الأعمال التجارية، مما يعرقل في النهاية زيادة النمو الاقتصادي، ويجعلها لا تستفيد من مزايا سوق الاتحاد الأوروبي الكبير مثل الشركات الكبيرة..(andré ;dai ;2019) كما يفرض الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية، رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، إلا أن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها، تبقى متذمرة من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها حيث أنه يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا. (احمدبوخريص، 2017)

5.3 **تحقيق موارد مالية**: بسبب الرسوم والمساهمات المالية السنوية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء، يرى مؤيدو البريكست أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيوفر لها ما يقارب 19 مليار جنيه إسترليني، كما تكلف اللوائح الأوروبية الاقتصاد البريطاني سنويا ما يقارب 33 مليار جنيه إسترليني، بمقابل ذلك تملك المملكة المتحدة 8٪ من الأصوات في هذا الاتحاد، وقد حاولت في هذا الإطار المملكة المتحدة عبثًا 72 مرة عرقلة القرارات التي يتخذها المجلس لكن دون جدوى (auer, 2017) وبالتالي يرى المواطن البريطاني أنه لا يمكن لبريطانيا ان تكون قادرًة على التأثير في القرارات التي يتخذها المجلس.

6.3 **الرغبة في إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة**:

في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، خاصة تلك المتعلقة بالنفوذ الروسي المتنامي في المنطقة ورغبة الأوروبيين في التصدي لها، يتبادر للأذهان فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي لقوة عسكرية موحدة، وهذا ما تعتبره بريطانيا نوعا من التحدي ينجر عنه استعادة الوضع الكتلي في السياسة

الخارجية على مستوى العالم، كما تعتبر نفسها إلى جانب فرنسا أكبر قوتين عسكرتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوفهما من المساهمة الكبيرة لكليهما.

7.3 **اختلاف السياسات الاقتصادية**: تتمتع المملكة المتحدة بصحة اقتصادية وسياسية جيدة، على عكس غالبية البلدان في الاتحاد الأوروبي التي تعاني من أزمات تصل في بعض الحالات إلى حد الإفلاس، كحال اليونان في عام 2015 التي تلقت مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، باستثناء المملكة المتحدة التي تعتبر أن هذه العملية تخصيص غير فعال للموارد، جعلها تفكر بأنه قد حان الوقت للانفصال الذي سيسمح لها بأن تكون أكثر استقلالية في تجارتها مع الشريك الأجنبي خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، ويعتقد المواطن البريطاني أنه يجب أن يقود بلده ثورة في عالم التجارة بتوقيع شراكاتها الخاصة على وجه الخصوص مع الدول الناشئة اليوم مثل الصين، أو مع كتل من الدول الناشئة مثل دول البريكس بما في ذلك الهند التي هي جزء من الكومنولث البريطاني.

8.3 **التخوف من الإرهاب**: بعد الهجمات الإرهابية التي طالت عددا من الدول الأوروبية مثلما حدث في بروكسل وباريس، أصبحت حرية التنقل بين الدول محل تخوف وريبة من قبل مواطني الاتحاد الأوروبي، مما عمق فجوة الانقسام بين هاته الدول بخصوص تغليب أولوية الطابع الأمني على الطابع الاقتصادي والإنساني خاصة اتجاه اللاجئين (الدا، 2019،ص48)مما دفع بالمواطن البريطاني إلى التفكير في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي لأنه سيتوقف العمل باتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول، وهو ما قد يحد من حركة المواطنين الأوروبيين، وبالتالي تفادي دخول الإرهابيين إلى بريطانيا عبر الحدود وهو ما سيوفر أسبوعيا لحساب الخزينة البريطانية الأعباء المخصصة لهذا الغرض، والمتمثلة في (350) مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل (480 مليون دولار)، هذا المبلغ كاف لبناء وتجهيز مستشفى.

4. التداعيات الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

مع قرب موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يكثر الحديث والتركيز عن هذا الانفصال الذي سيترك تداعيات على الجانبين في المجالات

السياسية والمالية الاقتصادية. تعتمد التأثيرات على السيناريوهات المحتملة للخروج ويمكن أن يختلف تقديرها بشكل كبير اعتمادًا على الافتراضات المعتمدة. فيما يلي اهم التداعيات الناجمة عن هذا الخروج على الطرفين:

1.4**التداعيات على الاقتصاد البريطاني**: إن الاثار الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تتوقف على موعد الخروج الفعلي والترتيبات المستقبلية بينهما نظرا للعلاقات المتشابكة بين الطرفين، إذ تعتبر بريطانيا ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، لذا من المرجح أن تكون الأثار سلبية على الجانبين، ومن المتوقع أن تكون الاثار السلبية على بريطانيا أكثر منها على الاتحاد الأوروبي.

ـ توفير تكاليف العضوية في الاتحاد الأوروبي: تشير التقديرات الى أن بريطانيا تنفق ما نسبته 11 %من اجمالي الناتج المحلي لها (ما يقدر بنحو 200 مليار جنيه استرليني) كتكاليف مباشرة وغير مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ ما دفعته بريطانيا للاتحاد الأوروبي 8.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2015 وهو ما يمثل 12 % من ميزانية الاتحاد الأوروبي، إذ من المتوقع أن يؤدي خروج بريطانيا إلى توفير هذه النفقات وإستغلالها في دعم الخدمات الصحية التي تعاني ضغطا كبيرا في ظل تقليص الميزانية المخصصة لها. (مركز الامارات للسياسات، ،2016،ص4)

ـ الخسائر الاقتصادية: قدرت دراسة حديثة صادرة عن وحدة أبحاث بلوم بيرغ، الخسائر الاقتصادية التي منيت بها بريطانيا منذ مباحثات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي إلى بداية الثلاثي الاول من عام 2020، بنحو 130 مليار جنيه إسترليني (170 مليار دولار)، وتوقعت أن يُضاف إليها خسائر أخري بقيمة 70 مليار جنيه إسترليني إلى غاية نهاية العام الجاري (شبكة العربية،2020)وتقترب إجمالي الخسائر المتوقعة من بلوغ 200 مليار جنيه استرليني من إجمالي مساهمات بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الـ 47 الماضية، والتي تقدر بنحو 215 مليار يورو.

ـ التداعيات على الصناعة المالية: من المتوقع أن تفقد بريطانيا مكانتها بوصفها مركزا ماليا عالميا بعد بريكسيت، حيث تستحوذ لندن على معظم الأنشطة

المالية التي يتم تنفيذها في أوروبا إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فحوالي 87٪ من موظفي البنوك الاستثمارية في الاتحاد الأوروبي يعملون في لندن، وتمثل الصناعة المالية حوالي 50٪ من الفائض التجاري في المملكة المتحدة منها 31 مليار دولار في قطاع الخدمات، كما أن أهمية القطاع المالي البريطاني لبقية الاتحاد الأوروبي واضحة، حيث تُقرض البنوك البريطانية ما يقرب من 1.4 تريليون دولار لشركات وحكومات الاتحاد الأوروبي، ومن ثمّ فلا عجب أن الجزء الأكبر من التداعيات السلبية لبريكسيت يركز على الخدمات المالية، (عبد الله، 2019) الى جانب تزايد هجرة العقول، ويقدر تقرير صادر عن مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" في عام 2016 أن ما يقدر بحوالي 100 ألف وظيفة في القطاع المالي قد تغادر بريطانيا في حال خروجها وسينتقل قسما من هذه الوظائف إلى داخل الفضاء الأوروبي ومن ثم يتم رفع الضرائب على البريطانيين وذلك لتعويض النقص المالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني أي 38 مليار يورو. هذا الأمر سيودي حتما إلى إنخفاض النفقات.

ـ التداعيات على الجنيه الإسترليني:

منذ الإعلان عن استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 20 فبراير 2016، انخفضت قيمة الجنيه البريطاني من 1.2845 يورو إلى 1.1325 يورو في 27 مايو 2019، مروراً بنقطة منخفضة بلغت 1.0771 يورو في 29 أوت عام 2017. يؤدي انخفاض الجنيه البريطاني إلى زيادة سعر الواردات بشكل ميكانيكي، وهو ما يترجم إلى ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية "أي إدخال التضخم المستورد "، وتجاوز معدل التضخم 2٪ الذي حدده بنك إنجلترا، حيث بلغ في سنة 2018 نسبة 4.2٪ بعد أن كان 2.7 ٪ في عام 2017، وبالمقابل فإن معدل التضخم منخفض في منطقة اليورو (Marine Charlotte Andrép11، 2019) إذ لم يتجاوز 2%.

- **التداعيات على الناتج المحلي الاجمالي**: من المتوقع أن الناتج القومي الإجمالي البريطاني سينخفض بنسبة 6.6٪ بحلول عام2030، في حين أن بريطانيا إذا استمرت في الإتحاد فإن الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين 4.3٪و4.4 ٪ خلال عامين (ربيعان، 2018)، أما عن حصة الناتج المحلي

لكل بريطاني ستنخفض 3٪، ووفقاً لخبير اقتصادي في بنك إنكلترا، فإن البريكست، منذ التصويت عليه في عام 2016 يكلّف الاقتصاد البريطاني سنوياً نحو 51 مليار دولار أو ما يعادل مليار دولار أسبوعياً. ويقدّر الخبير الاقتصادي أن بريطانيا تخسر منذ التصويت على البريكست نحو 2 ٪من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل 100 مليار دولار خلال العامين الماضيين. (عمر، 2018)

2.3 **تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي**: أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي، فمن المرجح أن تكون كبيرة سواء من حيث الثقل الاقتصادي او السياسي او الاستراتيجي على الرغم من محاولات احتوائها:

سيفقد الاتحاد الأوروبي نتيجة انسحاب بريطانيا 12.5%من سكانه و1% من قوته الإقتصادية(Roland Freudenstein, 2016) و19% من صادراته. وتعد بريطانيا موطنا لحوالي 3.6 مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، وواحدة من أكبر المساهمين في الميزانية الاوروبية بحوالي 12%، (طالب، 2018،ص52)لكن معسكر البقاء في الاتحاد وقبل اجراء الاستفتاء بين أن جزء من الميزانية التي تساهم بها بريطانيا في ميزانية الاتحاد تعود على شكل خدمات ومشاريع في كافة انحاء المملكة المتحدة، لكن معسكر الخروج من الاتحاد قال ان بإمكان المملكة بناء مستشفيات ومدارس بهذه الأموال.

تمثل تجارة بريطانيا الخارجية ما يزيد على 14 % من حجم التجارة الخارجية للاتحاد، لذا توقعت تقديرات لصندوق النقد أن ينخفض نمو الاقتصاد الأوروبي بمعدل 1.5 في المائة في الأجل الطويل، "سيما لو كان الخروج دون اتفاقية للتجارة الحرة"، ومع الخسائر الاقتصادية هناك خسائر أخرى، مثل أن خروج بريطانيا قد يكون الخطوة الأولى لخروج دول أخرى، وهو ما يهدد الاتحاد، كما سيضعف تأثير الاتحاد الأوروبي في الأمور الدبلوماسية والعسكرية، التي تجيد بريطانيا التفاوض فيها. (بن ربيعان، 2018)

أوضح صندوق النقد الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤثر بشكل واضح في بعض الدول الأوروبية، مثلا بلجيكا وهولندا والدانمارك ستفقد 1٪ على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي، وتوقع أن تصل الخسائر في

إيرلندا إلى 4٪، وذلك خلال 5 سنوات القادمة. في حين تعتبر هولندا من أكثر الدول المستفيدة من البريكست حيث كشفت وزارة الاقتصاد الهولندية أن 42 شركة بريطانية حولت مقراتها من بريطانيا إلى هولندا خلال العام الماضي بسبب مخاوف الخروج الوشيك من الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاق. ويضاف ذلك إلى 18 شركة أخرى نقلت مقرها من بريطانيا إلى هولندا عام 2017. ويتوقع أن تستفيد البنوك الألمانية والدولية في فرانكفورت من البريكست حيث سترتفع حصتها إلى الخمس، وستنتقل آلاف القوى العاملة في هذا القطاع إلى فرانكفورت. (عمر، 2019)

خاتمة:

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو "بريكسيت" حدث سيميز تاريخ الاتحاد الأوروبي، لما له من عواقب اقتصادية وسياسية مهمة وفورية على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، على المدى المتوسط والبعيد، تعتبر نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حاسمة بالنسبة للأداء الاقتصادي للمملكة المتحدة من جهة واستقرار عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى. غير انه في النهاية ما يحدد الاثار المستقبلية لهذا الانسحاب هي السياسات التي ستتبعها بريطانيا بعد بريكسيت، خاصة فيما يخص قضية العلاقات التجارية المستقبلية مع دول الاتحاد والشكل الذي ستتخذه هذه العلاقة، فخروج بريطانيا لا يعني انفصالها تماما عن الاتحاد الأوروبي فأمامها خيارات متعددة أبرزها الانضمام للمنطقة الاقتصادية الأوروبية على غرار النرويج وابرام اتفاقيات ثنائية على غرار سويسرا أو توقيع اتفاقية تجارة حرة مع منع البريطانيين من حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فانه بخروج المملكة المتحدة يفقد الاتحاد الأوروبي إحدى القوى الثلاث الكبرى ، وواحدًا من أهم المراكز المالية في العالم ، والشريك الدبلوماسي الأول للولايات المتحدة في أوروبا .غير انه من المحتمل جدًا أن تعزز تجربة خروج بريطانيا من استقراره نظرًا لصعوبات مغادرة الاتحاد الأوروبي والتكاليف الفورية والطويلة الأجل للاقتصاد الوطني لمثل هذا الخروج خاصة في عالم تزداد فيه أهمية وفورات الحجم والشبكات، فإن للسوق الواحدة الكبيرة مزايا عديدة لتحفيز ظهور الشركات الكبيرة والنمو المحتمل.

في الأخير فان بريكسيت عملية طويلة ومعقدة والتعامل مع آثارها ليست سوى البداية لذا لابد للطرف الاوروبي والبريطاني ان يتوصلا الى اتفاق يقلل من خسائر الطرفين، وتحديد معالم العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما ، لتجنب المنافسة الدولية.

قائمة المراجع

andré, c., & dai, m. (2019, juillet 4 juedi). Le Brexit quelles conséquences sur les économies britannique et de l'Union européenne ? . strasbourg, france.

auer, c. (2017). Le référendum britannique du 23 juin 2016 un sumilacre de democratie. *revue de civilisation britanique*.

ha, t. j. (son date). *Le Brexit Causes et conséquences économiques* . france: universite de l ile.

Jonathan Wordsworth, S. D. (undate). *brexit and impact of immigration on uk.* london : centre for economic performance.

Marine Charlotte André, M. D. (2019).

Roland Freudenstein, E. D. (2016, juin 30). *"BREXIT IN FOCUS: Six ways it Will fundamentally change the EU,*. Récupéré sur wilfried Martens Center for Européen Studies : : http://bit.ly/294rn9w

احمدبوخريص, 2017) .اكتوبر 17 .(خروج بريطانيا من التحاد الاوروبي :الاسباب والتداعيات .المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية, مصر.

الددا, ع. م ,2019) .ديسمبر 2 .(خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أيرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا .*المجلة الافريقية للعلوم السياسية*.48 .p , .

الله, ا. ع ,2019) .ماي 20 .(*هل تفقد لندن مكانتها المالية في العالم؟* Récupéré sur . المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4752/

بخيت, ج. ب) .بدون تاريخ .(دراسة عن خروج إنجلترا «المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة على ذلك، .الادارة المركزية لمركز المعلومات ةالتوثيق.

بخيت, ج. ب) .بدون تاريخ .(دراسة عن خروج إنجلترا «المملكة المتحدة" من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة على ذلك، .الادارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق.

بخيت, ج. ب .(s.d.) .دراسة عن خروج إنجلترا «المملكة المتحدة" من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة على ذلك .الادارةالمركزية لمركز المعلومات والتوثيق.

ربيعان, ع. ا .(2018) .خسائر الاتحاد الأوروبي من "خروج بريطانيا ."*جريدة العرب* , بدون صفحة.

طالب, أ. خ .(2018) .*مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا* .(éd)جامعة النهرين.(مجلة قضايا سياسية, العراق.

عمر, ا ,2018) .ديسمبر .(*البريكسيت وتداعياته الاقتصادية* Récupéré sur .النهار : ttps://www.annahar.com/article/950432

كردي محمد دحام. (2019). *تداعيات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي.* العراق: مجلة كلية المعارف الجامعية.

للسياسات, م. ا ,2017) .يونيو 26 .(التداعيات المتوقعة لخروج بريطاني من الاتحاد الأوروبي .دبي , الامارات العربية المتحدة.

محمد, ق .، .(2017) .*خروج بريطايا من التحاد الاوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الامريكية* .العراق, جامعة المستنصرية , العراق: جامعة المستنصرية.

بدون مولف ,مايو 20 .(*خسائر بريطانيا من البريكسيت تعادل مساهمتها خلال 47 عاما في موازنة أوروبا،الأسواق العربية* Récupéré sur .العربية : https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/01/31

بدون مولف ,2016) .يونيو 26 .(التداعيات المتوقعة لخروج بريطاني من الاتحاد الأوروبي .وحدة *الدراسات الاوروبية*.4 .p , .

هاشم, ن. خ .(2017) .*خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات* .العرق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.